انخفاض الشيكل بنسبة واحد بالمئة الميزانية الجديدة تعني انخفاضات إضافية

بعد ان نفذت وزارة المالية الاسرائيلية باستبدال الليرة بالشكل عرض بنحال هوروفيتش ميزانيته الجديدة على الكنيست.

واجمع المراقبون الاقتصاديون على ان القرار الاسرائيلي بتغيير الليرة، ليس سوى اجراء تحصيلي ولن يساعد على مواجهة التضخم المالي

وعلى الرغم من ان القرار المذكور قد اشار الى انه لن تجرى اي تخفيضات اضافية على قيمة العملة وان سعر التبادل بين الشيكل والليرة سيكون بنسبة (١) الى (١٠) الا ان الحكومة الاسرائيلية قد اتخذت قرارا اضافيا يوم الاحد الماضي ٢/٢٤ بتخفيض سعر الليرة بنسبة ١ بالمئة. ومن الطبيعي ان يؤدي هذا القرار بدوره الى انخفاض سعر الشيكل بالنسبة لاسعار العملات الاجنبية المتداولة. واذا ارادت الحكومة الاسرائيلية ان تحافظ على الشيكل من "الهبوط" وتمنع عنه مصير الليرة فعليها والحال كذلك ان ترفع سعره بالنسبة لسعر الليرة و هذا سيعني من الناحية العملية ادراجها لنوعين من العملة مما يتنافى مع موقفها السابق القاضي باستبدال العملة فقط.

وفي معرض دفاعه عن هذا الاجراء اعلن وزير المالية بنحال هوروفيتش انه بهذه الطريقة فقط يمكننا كبح جماح التضخم وتكثيف حماية الضرائب والمحافظة على التزامات اسرائيل وخاصة في ميداني "الدفاع" و "الاستيطان".

ولكن ماذا قدم هوروفيتش من حلول في ميزانيته الجديدة والتي ستبلغ ٦٥٣ بليون ليرة او ٦٥٣ بليون شيكل.

يحيب المعلق الاقتصادي لصحيفة جيروزالم بوست شلومو ماعوز على هذا التساؤل بقوله "ان الميزانية الجديدة لن تؤدي الى تقليص التضخم، بل سيرتفع العجز في ميزان المدفوعات الى ٥ بليون دولار. اي بزيادة قدرها ٨٠٠ مليون دولار. وسيصل عدد العاطلين عن العمل الى ٥٥ الف عاطل (وفق الارقام الرسمية). اما الديون الخارجية فستصبح ٢٫٦ بليون دولار يساوي ٢١ بليون شيكل بزيادة قدرها ١٧ بالمئة عن الميزانية السابقة.

ويضيف شلومو ماعوز: وسيخصص ٢٠٠ مليون شيكل للنفقات العسكرية في المناطق وحوالي ٣٠٠ مليون شيكل لاغراض الاستيطان وهذا يعني زيادة ١٥ بالمئة في ميزانية الاستيطان في المناطق المحتلة. كما انه من المتوقع ان يزداد التضخم خلال الاشهر القادمة بمعدل ٤ — ٥ بالمئة شهريا.

ويستنتج معلق صحيفة الاتحاد الاقتصادي انه يتبين من عرض محمل الميزانية امعان حكومة التكتل في تعميق الازمة الاقتصادية وضرب مصالح الفئات الشعبية والعاملين بالاجرة وزيادة التدهور في الحياة العامة في البلاد الناجمة عن سياسة العسكرة والاستيطان والتقليصات في الخدمات الاجتماعية.

ونتيجة لرفع الاسعار والاجراءات الاخرى فان الاقتصاد الاسرائيلي سيواصل تدهوره الخطير وبقدر المراقبون ان نسبة التضخم هذه السنة ستتعدى ١١٠ بالمئة وتقول الاتحاد ايضا "واذا هذه الضائقة الاقتصادية المتفاقمة — مهما حاول حكام التكتل تبريرها — فانهم سيلقون باعبائها على الطبقة العاملة وسيحاولون جهدهم منع وضع اتفاقيات عمل جديدة وسيصعدون من سياسة العسكرة والاستيطان والتي تبتلع الجزء الاكبر من قوت العاملين.

الشيكل في الصحافة الاسرائيلية

اعترف بنحال هوروفيتش ان استبدال الليرة بالشكل سيكون له تاثيرات نفسية فقط في المعركة ضد التضخم. اما الصحف الاسرائيلية فقد اعربت جميعها عن شكوكها في نجاعة هذه الخطوة. فقالت صحيفة جيروزليم بوست " ان تاكل الليرة يوما بعد يوم ادى الى انخفاض قيمتها الى قرش واحد وفق ما كانت تساوي في عام ١٩٥١. واضافت البوست " يجب الا نسمح بسير الشيكل على نفس طريق الليرة " لان السماح بذلك قد يضطر محمد بنك اسرائيل بعد بضع سنوات الى البحث عن عملة جديدة".

وعلقت صحيفة هآرتس على هذا الموضوع بقولها " ان استبدال كل عشر ليرات بشيكل واحد هو عمل ذو مغزى فني، واحمالا يمكن القول باں قرار الحكومة يعتبر محاولة لتحقيق آثار نفسية وسياسية، اما الجوهر الاقتصادي فانه يتوقف على العديد من الاجراءات الاخرى".

وقالت صحيفة دافار "ان استبدال الليرة بالشيكل قد يسهل امور المواطنين الذين يستطيعون منذ الان ان يحملوا في جيوبهم واحدا من عشرة من كمية اوراق النقد التي كانوا يحملونها حتى الان، ولكن باستثناء هذا فان من الصعب رؤية المعنى العملي الذي تنطوي عليه عملية استبدال النقد".

وكتبت عل همشمار "ان اقتصاد اسرائيل لن يستفيد من عملية استبدال العملة، ولقد دخل الشيكل محال التداول برجل يسرى، كخطوة مظهرية غالية وتضخمية لادارة اقتصادية فاشلة".

لجنة السلام العادل تتضامن مع نضال شركة الكهرباء المقدسية

القدس — قام وفد عن لجنة السلام العادل بين اسرائيل والدول العربية، يوم الاربعاء الماضي، بزيارة الى مقر شركة كهرباء القدس العربية للاعراب عن تضامنه مع نضال الشركة والشعب العربي الفلسطيني ضد مؤامرات حكومة اسرائيل عليهم.

وكان في استقبال الوفد ممثل ادارة الشركة ولجنة العمال. والقى كلمة ترحيب رئيس لجنة العمال عبد ابو دياب، فقال: اننا كمثل واحدة وعمال الشركة على اقتناع ان بامكان الشعبين التوصل الى التفاهم عن طرق السلم لا الحرب، فكلنا نعارض الاحتلال.

واضاف ابو دياب: ان قرار مصادرة الشركة لهو تعبير عن بشاعة الاحتلال الاسرائيلي، وهو قرار حكومة اسرائيل لا شعب اسرائيل. ولذا فبالنضال المشترك يمكن ان نحبط المؤامرة.

واكد ابو دياب ان الحكومة تريد الشركة لتوطيد المستوطنات وسيطرتها على المناطق المحتلة لكن نصيبها من ذلك سيكون حتما الفشل وان الوضع المالي والتنظيمي للشركة اليوم يخولها اداء مهماتها على احسن وجه. واذا كان حكام اسرائيل يكثرون الحديث عن ان ٦٥ بالمئة من احتياجات الشركة تستمدها من شركة الكهرباء الاسرائيلية فانهم بذلك لا يقولون كل الحقيقة، وهي انه منذ سنوات يطالب رؤساء البلديات في الضفة وادارة الشركة باعطائهم امكانية جلب موتورات من اجل تطوير الشركة لكن الحكومة تمنع هذا الامر عنهم بهدف مصادرة الشركة.

وتكلم عن الوفد، عضو سكرتارية لجنة السلام العادل، عوزي بورشطاين فشكر على المعلومات الهامة وتعهد بان تقوم لجنة السلام العادل ببذل كافة جهودها من اجل توحيد كافة القوى المتنورة في اسرائيل، التي تعارض مصادرة الشركة، وهي كثيرة من اجل النضال لاحباط مؤامرة حكومة اسرائيل.

لالغاء قرار المصادرة: أهالي عابود سيلجأون لمحكمة العدل إذا لم تستجب لجنة الاستئناف لذلك

من اجل الغاء قرار المصادرة الذي اتخذته سلطات الحكم العسكري في الضفة الغربية بحق حوالي ١٠٠٠ دونم تعود ملكيتها لاهالي قرية عابود — رام الله. قدم اصحاب هذه الاراضي استئنافا الى لجنة الاستئناف للحكم العسكري في الضفة ضد القرار القاضي بمصادرة اراضيهم، بحجة ان هذه الاراضي اراض اميرية.

وقدم الاهالي الوثائق التي تثبت ملكيتهم لهذه الاراضي، والتي تدحض الادعاءات بانها اراض اميرية وتثبت ان معظم تلك الاراضي زراعية وتزرع كل عام بالحبوب. مطالبين استنادا على ذلك من لجنة الاستئناف، والاعتراضات التابعة للحكم العسكري، وقف اعمال تغيير طبيعة هذه الاراضي، الى حين البت في قضيتهم.

هذا، ويمتلئ اصحاب الاراضي عزما، بتقديم التماس الى محكمة العدل العليا الاسرائيلية اذا ما فشلت لجنة الاستئناف في ذلك.

ومن اصحاب هذه الاراضي:

دار الخوري	١٩٠	دونما مفتلح
دار توما خليل	٥٠	" "
دار المدني	٤٠	" "
دار ابو محسن	٥٠	" "
دار آل فرحة	١٧	" "

وبقية الاراضي تعود لعدة مواطنين لديهم اثباتات لذلك. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد اعلنت انها ستقيم على هذه الاراضي مستوطنة "لبونة" اذا ما تمت المصادرة.

تعديلات تجريبية احتمال ادخالها على المناهج

اعربت مصادر مطلعة في الضفة الغربية عن رايها في ان زيارة مدير عام وزارة المعارف الاسرائيلية اليعيزر شموئيلي لمصر تستهدف بشكل اساسي اخذ اعتراف مصري ضمني بضم المناطق العربية المحتلة الى اسرائيل تحت شعارات تطوير التعليم.

ومما يذكر ان اليعيزر شموئيلي كان قد قام قبل زيارته بجولة تفقدية في القطاع وصرح بانه سيدرس مع المسؤولين المصريين امكانية تلقي مساعدات من اجل ادخال تجديدات على التعليم في قطاع غزة. واضاف شموئيلي "علينا ان نتلقى المساعدات المصرية على صعيد التعليم وتحسين الكتب والاساليب".

- - - -

هذا وتساءلت الاوساط التربوية عما تخبئه هذه الزيارة من "تعديلات وتغييرات" على المناهج التعليمية.

- - - -

١٠٠ بالمئة معدل النقص في عدد الاساتذة المؤهلين

افادت التقارير الصادرة عن مكاتب التربية والتعليم في الضفة الغربية ان المدارس الحكومية في الضفة تعاني من نقص شديد في عدد المعلمين المؤهلين وذوي الاختصاص خاصة في فروع اللغة الانكليزية والرياضيات والفيزياء والكيمياء والاحياء. واكدت هذه التقارير ان النقص في عدد المؤهلين في هذه الفروع يتجاوز الـ ٢٨٣ مدرسا. اما بالنسبة لاصحاب المؤهلات العلمية والذين يعملون في المدارس الحكومية في الضفة فيقدر عددهم الى ٢٦٤ مدرسا فقط اي ان النقص هي حوالي ١٠٠ بالمئة.

لجنة استقصاء الحقائق الدولية تطالب مجلس الامن بوقف الكولونيالية الاسرائيلية

بحث مجلس الامن النشاط الكولونيالي، الذي يمارسه الاحتلال الاسرائيلي في الضفة المحتلة. وتمحور النقاش حول قرار الحكومة الاسرائيلية توطين الكولونياليين في مدينة الخليل. وهذا القرار هو الذي استنفر المجلس لاجراء هذا البحث.

وطرحت لجنة تقصي الحقائق الدولية، امام المجلس اخر تقاريرها وتواصيها ودعت فيها الى مطالبة اسرائيل بوقف بناء وتوسيع المستوطنات الكولونيالية، في المناطق المحتلة، فورا، والى اتخاذ الاجراءات الفعالة لارغام اسرائيل على تنفيذ ذلك.

كذلك اوصت اللجنة بتنفيذ قرارات مجلس الامن بشان القدس العربية المحتلة ومطالبة اسرائيل بوقف جميع الاجراءات الهادفة الى تغيير وضع المدينة.

ودعت اللجنة المجلس الى تنبيه الحكومة الاسرائيلية الى النتائج الخطيرة الناجمة عن سياستها الكولونيالية وتاثيرها على جهود السلام في منطقة الشرق الاوسط.

وكان المجلس بدا في ابحاثه حول هذا الموضوع يوم الجمعة الماضي موافق، باكثرية عشرة اصوات وبمعارضة الولايات المتحدة، على دعوة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية زهدي الترزي.

وعلى الرغم من دعوة سكرتير عام الامم المتحدة رئيس بلدية الخليل، فهد القواسمي، لحضور اجتماع مجلس الامن وابداء رايه في موضوع المدينة، رفضت سلطات الاحتلال السماح للقواسمي بالسفر الى نيويورك لهذا الغرض وتذرعت بانه لا يمثل حكومة ما.. وعليه ان ينشغل بامور بلديته.